

### في هذا العدد

- إنجاز مشروع قانون حماية المؤشرات الجغرافية
- المراحل التشخيصية لثلاثة منتجات قابلة للحماية كمؤشرات جغرافية واختيار منتجين اثنين
- تصديق شهرة المنتجات القابلة للحماية كمؤشرات جغرافية
- التعاون مع بعض المشاريع المتوافقة مع المؤشرات الجغرافية
- دفتر الشروط والرقابة

### الافتتاحية

يسر مشروع المؤشرات الجغرافية أن يضع بين أيديكم اليوم العدد الثالث من نشرة المؤشرات الجغرافية<sup>1</sup>.

### إنجاز مشروع قانون حماية المؤشرات الجغرافية

أعد مشروع المؤشرات الجغرافية بالتعاون والتنسيق مع لجنة المؤشرات الجغرافية<sup>2</sup> الصيغة النهائية لمشروع قانون حماية المؤشرات الجغرافية في لبنان.

### 1- إعداد مشروع قانون أولي خضع للمراجعة مرات عدة

لقد تم إعداد مشروع القانون مع الأخذ بعين الاعتبار أحكام اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) وأحكام المرسوم الأوروبي رقم 2081/92 تاريخ 14 تموز 1992 والمرسوم الأوروبي رقم 510/2006 تاريخ 20 آذار 2006 المتعلقان بحماية المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ للمنتجات الزراعية وأحكام التشريع السويسري المتعلق بالمؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا خصائص الوضع القانوني والتقني في لبنان.

لقد تمت مراجعة مشروع القانون هذا مرات عدة وفقا للتعليقات المتتالية التي أبدتها لجنة المؤشرات الجغرافية.

### 2- إضافة مقترحات وتعليقات القطاعين العام والخاص

تم إرسال مشروع القانون إلى القطاع العام (الوزارات والمؤسسات المعنية) وإلى القطاع الخاص. أجاب مشروع حماية المؤشرات الجغرافية على مختلف المقترحات والتعليقات المرسله من الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص أخذا بالمقترحات المناسبة دون المقترحات غير القابلة للتطبيق.

### 3- إعداد مشروع القانون النهائي

اجتمع مشروع المؤشرات الجغرافية ولجنة المؤشرات الجغرافية في 20/03/2007 لمناقشة كافة النقاط القانونية والتقنية المتعلقة بمشروع القانون. وقد تم الاتفاق على كافة النقاط التي تمت مناقشتها. إلا أن وزارة الزراعة أبدت تحفظا على موضوع دراسة طلبات تسجيل المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ الذي سيعالج تفصيليا في المرسوم التطبيقي لقانون حماية المؤشرات الجغرافية. في حين اتفق كافة أعضاء اللجنة على أن تصدر قرارات لجنة دراسة الطلبات بغالبية أعضائها وذلك من أجل تسهيل عمل اللجنة ومنع أحد الأعضاء من عرقلة عملها، أصرت وزارة الزراعة على أن تصدر قرارات اللجنة بالإجماع وذلك بهدف منع إصدار قرارات دون موافقة الجهة المعنية بنوع المنتج موضوع التسجيل.

أصدر مشروع المؤشرات الجغرافية الصيغة النهائية لمشروع القانون وأرسله إلى مجلس الوزراء بتاريخ 24 آذار 2007.

<sup>1</sup> نشرة المؤشرات الجغرافية تزود القارئ بمعلومات مفيدة حول المؤشرات الجغرافية. تتضمن هذه النشرة آخر تطورات مشروع المؤشرات الجغرافية وتقدم العمل فيه بالإضافة إلى معلومات ودراسات متنوعة متعلقة بهذا الموضوع.

<sup>2</sup> أنشئت لجنة المؤشرات الجغرافية بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة. تقوم هذه اللجنة بتنسيق ومتابعة كافة المشاريع المتعلقة بتحديد وتسجيل وحماية المؤشرات الجغرافية في لبنان. تتألف اللجنة من ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الزراعة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصناعة واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاد الصناعات الغذائية ومشروع المؤشرات الجغرافية.

ولكل من يرغب بالإطلاع على مشروع القانون وشرحه والأسباب الموجبة له، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتجارة على العنوان التالي: [www.economy.gov.lb](http://www.economy.gov.lb)

### المراحل التشخيصية لثلاثة منتجات قابلة للحماية كمؤشرات جغرافية واختيار منتجين اثنين

إن أحد أهداف مشروع المؤشرات الجغرافية هو تحديد ثلاثة منتجات قابلة للحماية كمؤشرات جغرافية يتم اختيارها من لائحة تتضمن 41 منتجا يتمتعون بشهرة ناتجة عن هويتهم الجغرافية. لقد خضعت هذه المنتجات الثلاثة إلى دراسة تشخيصية معمقة ومكاملة للدراسات التي أجريت سابقا. إن التقرير الذي أعد نتيجة هذه الدراسات أدى إلى اختيار منتجين اثنين من المنتجات الثلاثة. بالنسبة لهذين المنتجين، تم تحضير ملف لتسجيل المؤشر الجغرافي، متوافق مع إجراءات التسجيل والحماية الواردة في مشروع قانون حماية المؤشرات الجغرافية.

إن المنتجات الثلاثة التي تم اعتمادها هي التالية:

- 1- زيت زيتون حاصبيا
- 2- بصل كفرطيل
- 3- ماء زهر مغدوشة

تجدر الإشارة إلى الدور الفعال الذي لعبته الجهات المحلية المعنية بحماية المنتجات كمؤشرات جغرافية في تحضير الدراسات التشخيصية.

أظهرت الدراسات التشخيصية أن زيت زيتون حاصبيا وبصل كفرطيل يتمتعان بقابلية للحماية كمؤشرات جغرافية تفوق تلك المتعلقة بماء زهر مغدوشة. ونتيجة لتصويت لجنة المؤشرات الجغرافية، تم اعتماد زيت زيتون حاصبيا وبصل كفرطيل بحيث سيقوم مشروع المؤشرات الجغرافية بتقديم المساعدات المناسبة للجهات المعنية بهذين المنتجين من أجل القيام بكافة الإجراءات اللازمة لتسجيل المنتجات لا سيما إعداد دفتر الشروط.

لقد بدأ العمل بهذه الإجراءات التي تتضمن ما يلي:

- إجراء الاتصالات مع الجهات المعنية في حاصبيا وكفرطيل بعد إعلامهم بنجاح مساعدهم وباختيار منتجاتهم.
- تطبيق إجراءات التسجيل الواردة في مشروع قانون حماية المؤشرات الجغرافية والتوصل إلى تسجيل المنتجين المذكورين أعلاه.

### إن أبرز العناصر التي تمت دراستها في المراحل التشخيصية هي التالية:

- معلومات حول المنتج
- تنظيم الإنتاج
- معلومات حول السوق المحلي والعالمي
- سعر المنتج
- العلاقة بين الجهات المعنية بالمنتج
- المنافسة وتقليد المنتج
- الترويج للمنتج
- خصائص منطقة الإنتاج
- تجهيز المنتج

### تصديق شهرة المنتجات القابلة للحماية كمؤشرات جغرافية

سوف يتم تصديق شهرة المنتجات اللبنانية القابلة للحماية كمؤشرات جغرافية أو تسميات منشأ من خلال إجراء إحصاء وتحقيق مع المستهلكين اللبنانيين في لبنان وفي الخارج. سوف يتم تنفيذ هذا التحقيق في لبنان من قبل شركة "إحصاءات لبنان". أما في الخارج، فسيتم إجراء التحقيق مع المستهلكين من خلال السفارات الأجنبية المعتمدة في لبنان.

من خلال هذا التحقيق، سيتم طرح عدة أسئلة على المستهلكين في مختلف المناطق اللبنانية (بيروت، جبل لبنان، الشمال، الجنوب والبقاع) وفي البلدان الأجنبية التي تعيش فيها الجاليات اللبنانية. يهدف هذا التحقيق إلى اختبار مدى معرفة المستهلكين بالمنتجات اللبنانية واختبار قدرتهم على ربط المنتجات بالمؤشرات الجغرافية وربط المناطق اللبنانية بالمنتجات التي تشتهر بها.

### التعاون مع بعض المشاريع المتوافقة مع المؤشرات الجغرافية

إن أحد أهداف مشروع المؤشرات الجغرافية هو البحث عن شركاء يعملون في مشاريع تنمية تتوافق مع مبدأ المؤشرات الجغرافية بهدف التعاون في ما بينهم في إحدى المجالات التالية: إنتاج - نوعية - إدارة - بيئة - ترويج - تحديد المنطقة الجغرافية - تجهيز المنتج - تسويق.

إن التعاون مع مشاريع التنمية التي تنفذ في لبنان يهدف بشكل أساسي إلى توعية أصحاب المشاريع حول أهمية المؤشر الجغرافي كمدخل جيد لضم مجموعة من الأشخاص المعنيين بمنتج ما حول مشروع معين يعبر عن هويتهم لأن المؤشر الجغرافي هو اسمهم الجغرافي وإرثهم وبالتالي لهؤلاء الأشخاص مصلحة في تحديد وحماية هذا المؤشر بشكل مشترك.

لقد بدأ مشروع المؤشرات الجغرافية بالاتصال ببعض المشاريع من أجل التعاون بإحدى المجالات المذكورة أعلاه.

إن مشروع المؤشرات الجغرافية في وزارة الاقتصاد والتجارة يحث كل مشاريع التنمية التي تنفذ في لبنان والتي تتوافق مع مبدأ المؤشرات الجغرافية على الاتصال بالمشروع ليحث كيفية وسبل التعاون.

#### دفتر الشروط

يجب أن يتضمن دفتر الشروط العناصر التالية:

- 1- التعريف بالمجموعة طالبة التسجيل
- 2- اسم المنتج
- 3- نوع المنتج
- 4- وصف المنتج: وصف عام - شكل وهيئة المنتج - خصائص فيزيائية وكيميائية وحسية
- 5- تحديد المنطقة الجغرافية
- 6- العناصر التي تثبت مصدر المنتج: تتبع أثر المنتج - مصدر تاريخي
- 7- طريقة الحصول على المنتج: عملية التصنيع - التجهيز
- 8- الصلة مع المصدر الجغرافي: تاريخ - شهرة حالية - معارف
- 9- هيئة الرقابة
- 10- الملصقات

#### رقابة استعمال المؤشرات الجغرافية

إن كل ضمانه بدون رقابة لا قيمة لها. لا يؤخذ المؤشر الجغرافي على محمل الجد من قبل المستهلك إذا لم يكن استعماله مقروناً برقابة من قبل نظام رقابة فعال تمارسه هيئة تتمتع بالصلاحيات والاستقلالية والموضوعية.

إن تسجيل مؤشر جغرافي أو تسمية منشأ يرتبط بشكل أساسي بدفتر الشروط الذي يتعهد المنتجون بالالتزام به. لذلك على هؤلاء المنتجين أن يسموا هيئة رقابة تقوم بالتأكد من التزامهم بشروط الإنتاج التي نص عليها دفتر الشروط.

بالتالي لهيئة الرقابة دور أساسي في نظام حماية المؤشرات الجغرافية. لقد نص مشروع قانون حماية المؤشرات الجغرافية على أن يتم إنشاء هيئة للرقابة على استعمال المؤشرات الجغرافية تعنى بمراقبة احترام دفتر الشروط وشروط الإنتاج والتحويل والإعداد والسجلات وذلك عن طريق الوثائق والزيارات الميدانية وإجراء الفحوصات الحسية والفيزيائية والكيميائية في أي مرحلة من مراحل الإنتاج أو التحويل أو الإعداد.